

(7)

تحليل وتشخيص أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي
الناجم عن تداعيات حرب السودان في الفترة 1989 - 2025 م

**Analysis and Diagnosis of the Impact of Political Instability
on Economic Growth Resulting from the Repercussions of
the Sudan War in the Period 1989 - 2025 AD**

د. محمود جاد الكريم ابوكلام شنتو

Abokalam601@gmail.com

2026

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024، من خلال الجمع بين التحليل النظري والوصفي والتحليل القياسي.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج القياسي، وتم تقدير نموذج انحدار خطي متعدد بطريقتي المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام بيانات سنوية بلغت 36 مشاهدة للفترة 1989-2024، حيث مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتغير التابع، ومثل عدم الاستقرار السياسي (متغيراً وهمياً) المتغير المستقل الرئيسي، إلى جانب التضخم وسعر الصرف كمتغيرين ضابطين.

توصل البحث إلى أن معامل متغير عدم الاستقرار السياسي جاء سالباً (-3.338) بما يتفق مع التوقع النظري، إلا أن هذا الأثر لم يكن معنوياً إحصائياً عند مستوى 5%. في المقابل، أظهر سعر الصرف أثراً سالباً ومعنوياً إحصائياً بدرجة عالية (Prob = 0.001)، بينما جاء أثر التضخم موجباً وغير معنوي. وبلغ معامل التحديد (R^2) نحو 36.6%، وكان النموذج ككل معنوياً إحصائياً وفق اختبار F.

وأوصى البحث بضرورة تعزيز الاستقرار السياسي، ودعم استقرار سعر الصرف، وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتحسين البيئة الاستثمارية، باعتبارها مدخلات أساسية لدعم النمو الاقتصادي المستدام في السودان.

الكلمات المفتاحية: عدم الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي، السودان، الانحدار الخطي المتعدد، سعر الصرف، التضخم.

Abstract

This research aims to study the impact of political instability on economic growth in Sudan during the period 1989–2024, through a combination of theoretical, descriptive, and econometric analysis.

The research employed a descriptive-analytical, historical, and econometric approach. A multiple linear regression model was estimated using the Ordinary Least Squares (OLS) method, utilizing 36 annual data observations from the period 1989–2024. Real GDP growth rate was the dependent variable, and political instability (a dummy variable) was the main independent variable, with inflation and the exchange rate serving as controls.

The research found that the coefficient for the political instability variable was negative (-3.338), consistent with theoretical expectations. However, this effect was not statistically significant at the 5% level. In contrast, the exchange rate showed a highly significant negative effect (Prob = 0.001), while the effect of inflation was positive but not statistically significant. The coefficient of determination (R^2) was approximately 36.6%, and the mod-

el as a whole was statistically significant according to the F-test. The research recommended strengthening political stability, supporting exchange rate stability, diversifying the production and export base, and improving the investment climate as essential inputs for supporting sustainable economic growth in Sudan.

Keywords: Political instability, economic growth, Sudan, multiple linear regression, exchange rate, inflationary

الفصل الأول: الإطار المنهجي والمفاهيمي

المبحث الأول: الإطار المنهجي

أولاً: مقدمة البحث

تتناول المقدمة خلفية عامة عن العلاقة بين الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي، مع توضيح خصوصية الحالة السودانية خلال الفترة 1989-2024، وما شهدته من تغيرات سياسية وصراعات واضطرابات وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن السودان شهد خلال الفترة 1989-2024 فترات متتالية من عدم الاستقرار السياسي، صاحبته تغيرات في السياسات الاقتصادية، واضطرابات وصراعات وأزمات أثرت في بيئة الاستثمار والإنتاج والتجارة والمالية العامة.

وعليه تتمثل المشكلة الرئيسية في السؤال الآتي:

ما أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بعدم الاستقرار السياسي وما أهم مؤشرات؟
2. ما مفهوم النمو الاقتصادي وما أهم مؤشرات؟
3. ما واقع عدم الاستقرار السياسي في السودان خلال الفترة 1989-2024؟
4. كيف تطور النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة محل الدراسة؟
5. ما طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان؟
6. ما السياسات التي يمكن أن تسهم في الحد من الآثار الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي؟

ثالثاً: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024.

الفرضيات الفرعية:

1. يؤدي ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.
2. يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلباً على الاستثمار المحلي والأجنبي.
3. تؤدي الصراعات والاضطرابات السياسية إلى انخفاض الإنتاج وتراجع النشاط الاقتصادي.
4. يسهم عدم الاستقرار السياسي في زيادة التضخم وتدهور قيمة العملة، مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي.

رابعاً: أهداف البحث

الهدف الرئيسي:

دراسة وتحليل أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024.

الأهداف الفرعية:

- التعرف على مفهوم وأشكال عدم الاستقرار السياسي.
- توضيح مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشراته.
- تحليل تطورات الاستقرار السياسي في السودان خلال فترة الدراسة.
- تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989-2024.
- قياس وتحليل العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.
- تقديم توصيات تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي ودعم النمو الاقتصادي.

خامساً: أهمية البحث

الأهمية العلمية:

يسهم البحث في إثراء الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرات السياسية والأداء الاقتصادي، وخاصة في حالة السودان.

الأهمية العملية:

يمكن أن تساعد نتائج البحث صانعي السياسات والجهات الاقتصادية في فهم الآثار الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي، ووضع سياسات تساعد على تحقيق بيئة أكثر استقراراً للنمو والاستثمار.

سادساً: منهجية البحث

يعتمد البحث على:

1. المنهج الوصفي التحليلي:

لوصف وتحليل تطورات عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان.

2. المنهج التاريخي:

لتتبع أهم الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية خلال الفترة 1989-2024.

3. المنهج القياسي/الكمي:

لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي باستخدام البيانات السنوية خلال فترة الدراسة، إذا كانت البيانات المتاحة تسمح بذلك.

متغيرات البحث:

المتغير التابع: النمو الاقتصادي، ويمكن قياسه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المتغير المستقل: عدم الاستقرار السياسي، ويمكن قياسه من خلال مؤشرات الاستقرار السياسي أو مؤشرات العنف والصراعات والتغيرات السياسية.

ويمكن إضافة متغيرات ضابطة مثل: التضخم، الاستثمار، سعر الصرف، والانفتاح التجاري.

سابعاً: حدود البحث

الحدود الزمنية: 1989-2024.

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

الحدود الموضوعية: دراسة أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، مع التركيز على المؤشرات السياسية والاقتصادية المرتبطة بالعلاقة بين المتغيرين.

ثامناً: هيكل البحث

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول: مفهوم عدم الاستقرار السياسي

مفهوم عدم الاستقرار السياسي.

أشكال عدم الاستقرار السياسي.

أسباب عدم الاستقرار السياسي.

مؤشرات قياس عدم الاستقرار السياسي.

آثار عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد.

تاسعاً: الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء مجموعة من الدراسات السابقة التي بحثت العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، مع التركيز على الدراسات التي تناولت السودان وبعض الدراسات الأجنبية التي تناولت العلاقة في الدول النامية والدول الأفريقية.

أولاً: الدراسات الأجنبية

1 - دراسة Aisen and Veiga 2011

هدفت دراسة (Aisen and Veiga 2011) بعنوان *How Does Political Instability Affect Economic Growth?* إلى قياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات تغطي ما يصل إلى 169 دولة خلال الفترات الخمسية من عام 1960 إلى 2004.

استخدمت الدراسة نموذج بيانات بانل ديناميكي، وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة System-GMM لمعالجة المشكلات المرتبطة بالطبيعة الديناميكية للعلاقة بين المتغيرات واحتمال وجود مشكلة السببية العكسية.

وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي يرتبط بانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. كما أوضحت أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً في النمو من خلال انخفاض نمو الإنتاجية، إضافة إلى تأثيره على تراكم رأس المال المادي والبشري.

وتتفق هذه النتيجة مع الأساس النظري للدراسة الحالية، حيث تشير إلى أن عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يخلق حالة من عدم اليقين تؤثر في النشاط الاقتصادي والاستثمار والإنتاجية.¹

استخدمت الدراسة مقياساً أكثر شمولاً لعدم الاستقرار السياسي، إلى جانب نموذج للمعادلات المتزامنة ومنهج بيانات بانل ديناميكي، بهدف تحليل العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. كما بينت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي لا يؤثر فقط بصورة مباشرة في النمو، وإنما يؤثر بصورة غير مباشرة من خلال تقليل تراكم رأس المال على المدى الطويل.

2 - دراسة Gyimah-Brempong and Traynor (1999)

تناولت دراسة (Gyimah-Brempong and Traynor 1999) بعنوان *Political Instability, Investment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa* العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والاستثمار والنمو الاقتصادي في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

.012/Aisen, A., & Veiga, F. J. (2011). How Does Political Instability Affect Economic Growth? IMF Working Paper No. 2011 (1)

وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة بالنسبة للدراسة الحالية، لأنها تناولت دول أفريقيا جنوب الصحراء، وهي البيئة الاقتصادية والجغرافية التي ينتمي إليها السودان، كما أنها تؤكد أهمية الاستثمار وتراكم رأس المال كقنوات يمكن من خلالها أن يؤثر الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي.¹

ثانياً: الدراسات السودانية

3 - دراسة علي، السياب عبدالرحمن محمد سعيد (2022)

تناولت دراسة علي، السياب عبدالرحمن محمد سعيد (2022) بعنوان «أثر العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان» العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، مع التركيز على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واستخدمت مجموعة من مؤشرات الحوكمة والعوامل الاقتصادية ذات الصلة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي له أثر إيجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذا الأثر كان ذا دلالة إحصائية. كما أظهرت النتائج وجود تأثير مهم لكل من السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة ومعدلات البطالة على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتفق هذه النتيجة مع الاتجاه العام للدراسة الحالية من حيث أهمية الاستقرار السياسي بالنسبة للأداء الاقتصادي، حيث تقترض الدراسة الحالية أن زيادة عدم الاستقرار السياسي ترتبط بانخفاض النمو الاقتصادي.²

4 - دراسة (2020) Mohamed

تناولت دراسة (2020) Elwasila Saeed Elamin Mohamed بعنوان Empirical Analysis of Macro-economic Instability and Economic Growth in Sudan أثر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1969-2016.

قامت الدراسة ببناء مؤشر لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية في السودان، ثم استخدمت أساليب قياسية ديناميكية، شملت تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتجه VECM، لدراسة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين عدم الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

وأظهرت الدراسة وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي في السودان، مما يشير إلى أن الاختلالات الاقتصادية الكلية يمكن أن يكون لها تأثير مهم على الأداء الاقتصادي على المدى الطويل.

(1) Gyimah-Brempong, K., & Traynor, T. L. (1999). Political Instability, Investment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa. Journal of African Economies, 8(1), 52-86.

(2) علي، السياب عبدالرحمن محمد سعيد. (2022). أثر العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان. مجلة السودان العلمية، مجلد 11، العدد 20، ص 293-317.

وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في توضيح أهمية البيئة الاقتصادية الكلية عند تحليل النمو الاقتصادي في السودان، كما تدعم إدراج بعض المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم وسعر الصرف إلى جانب المتغير السياسي في نموذج الدراسة الحالية.¹

عاشراً: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية أوجه الشبه:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وفي أن معظم الدراسات تشير إلى أن عدم الاستقرار السياسي يرتبط سلباً بالأداء الاقتصادي. كما تتفق معها في استخدام الأساليب القياسية لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تركز على السودان خلال الفترة 1989-2024، وهي فترة أحدث وأطول من بعض الدراسات السابقة، كما تستخدم متغيراً وهمياً لقياس عدم الاستقرار السياسي، إلى جانب التضخم وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة، وتستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد OLS ببرنامج EViews 12. كما تختلف من حيث النتائج، إذ ظهر أثر عدم الاستقرار السياسي سالباً ولكنه غير معنوي إحصائياً، بينما ظهر أثر سعر الصرف سالباً ومعنوياً إحصائياً.

المبحث الثاني: مفهوم عدم الاستقرار السياسي

1-1 مفهوم عدم الاستقرار السياسي

يقصد بعدم الاستقرار السياسي حالة الاضطراب أو التغير المتكرر وغير المنتظم في النظام السياسي للدولة، سواء تمثل ذلك في تغير الحكومات بصورة غير دستورية، أو في اندلاع الصراعات والاحتجاجات والانقلابات، أو في تصاعد التوترات بين السلطة والمعارضة. ويرى عدد من الباحثين، منهم أليسينا وآخرون (Alesina et al., 1996)، أن عدم الاستقرار السياسي يعبر عن ميل النظام السياسي للتغير أو الانهيار، سواء بالوسائل الدستورية أو غير الدستورية، وهو ما ينعكس على قدرة الدولة على اتخاذ القرارات الاقتصادية وتنفيذ السياسات بصورة مستمرة وثابتة.²

1-2 أشكال عدم الاستقرار السياسي

يتخذ عدم الاستقرار السياسي أشكالاً متعددة، منها: عدم الاستقرار الحكومي المتمثل في تكرار تغير الحكومات أو رؤساء الوزراء خلال فترات قصيرة؛ والعنف السياسي المتمثل في الاحتجاجات والاضطرابات الشعبية؛ والصراعات المسلحة الداخلية كالحروب الأهلية والتمردات؛ والانقلابات العسكرية ومحاولات الاستيلاء على السلطة بصورة غير دستورية؛ إضافة إلى التوترات السياسية الناتجة عن الانقسامات الحزبية والإثنية والجهوية. وتختلف هذه الأشكال في

(1) Mohamed, E. S. E. (2020). Empirical Analysis of Macroeconomic Instability and Economic Growth in Sudan. International Journal of Economic Development, 13(2), 222-261.

(2) Fosu, A. K. (1992). Political Instability and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa. Economic Development and Cultural Change, 40(4), 829-841.

حدثها وفي مدى تأثيرها على الأداء الاقتصادي، إلا أنها تشترك جميعاً في زيادة حالة عدم اليقين المحيطة بالبيئة الاقتصادية.

1-3 أسباب عدم الاستقرار السياسي

تتعدد أسباب عدم الاستقرار السياسي بين عوامل سياسية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية، من أبرزها: ضعف المؤسسات الديمقراطية وغياب آليات التداول السلمي للسلطة، والانقسامات الإثنية والدينية والجهوية، وسوء توزيع الثروة والفرص الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضعف سيادة القانون، إضافة إلى التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول. ويشير نورث (North, 1990) إلى أن ضعف المؤسسات وعدم قدرتها على تنظيم التنافس السياسي والاقتصادي يُعد من أهم الأسباب البنيوية لاستمرار حالات عدم الاستقرار في الدول النامية.

1-4 مؤشرات قياس عدم الاستقرار السياسي

استخدمت الدراسات الاقتصادية مؤشرات متعددة لقياس عدم الاستقرار السياسي، منها المؤشرات النوعية مثل مؤشرات المخاطر السياسية والمؤسسية الصادرة عن مؤسسات متخصصة، ومنها المؤشرات الكمية مثل عدد الانقلابات ومحاولات الانقلاب، وعدد سنوات النزاع المسلح، وتكرار تغير الحكومات، إضافة إلى المتغيرات الوهمية (Dummy Variables) التي تأخذ القيمة (1) في سنوات عدم الاستقرار والقيمة (0) في السنوات الأخرى. ونظراً لصعوبة الحصول على مؤشرات كمية متصلة زمنياً لبعض الدول، فإن استخدام المتغير الوهمي يُعد من أكثر الأساليب شيوعاً في الدراسات القياسية التطبيقية، خصوصاً في حالات الدول التي تمر بأحداث سياسية فارقة يمكن تحديد توقيتها بدقة.

1-5 آثار عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد

ينعكس عدم الاستقرار السياسي على الأداء الاقتصادي من خلال قنوات متعددة، أبرزها ارتفاع حالة عدم اليقين لدى المستثمرين وصناع القرار، وتراجع الاستثمار المحلي والأجنبي، واضطراب الإنتاج والتجارة، وزيادة الإنفاق الحكومي على الأمن والدفاع على حساب الإنفاق التنموي، إضافة إلى إمكانية حدوث اضطرابات في الأسواق المالية وأسعار الصرف. وتتفق أغلب الدراسات النظرية والتطبيقية، ومنها دراسات فوسو (Fosu, 1992) وجيماه-برمبونج وترينور (Gyimah-Brempong & Traynor, 1999)، على أن هذه الآثار تتجه في مجملها نحو خفض معدلات النمو الاقتصادي، وإن تفاوتت درجة هذا الأثر باختلاف طبيعة الاقتصاد ومدى انفتاحه ودرجة اعتماده على القطاعات الحساسة للمخاطر السياسية.

المبحث الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي

1-6 مفهوم النمو الاقتصادي

يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يُقاس بمعدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو في نصيب الفرد منه. ويعكس النمو الاقتصادي قدرة الاقتصاد على توسيع طاقته الإنتاجية من خلال زيادة كمية السلع والخدمات المنتجة، وهو ما يرتبط بعوامل الإنتاج المتاحة من رأس المال والعمل والتقدم التقني.

1-7 الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

رغم الترابط الوثيق بين المفهومين، فإن هناك فرقاً جوهرياً بينهما؛ إذ يقتصر النمو الاقتصادي على البعد الكمي المتمثل في زيادة حجم الناتج، بينما تتسع التنمية الاقتصادية لتشمل التغيرات الهيكلية والنوعية في الاقتصاد، كتحسن مستويات المعيشة، وتراجع الفقر والبطالة، وتطور القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحسن مؤشرات التعليم والصحة. وبذلك يُعد النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً وليس كافياً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

1-8 مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

من أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، إضافة إلى مؤشرات فرعية مثل معدلات نمو القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الزراعة، الصناعة، الخدمات). وتعتمد هذه الدراسة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي بوصفه المؤشر الأساسي لقياس النمو الاقتصادي، تماشياً مع ما هو متعارف عليه في أغلب الدراسات التطبيقية المشابهة.¹

1-9 محددات النمو الاقتصادي

يتأثر النمو الاقتصادي بمجموعة واسعة من المحددات، من أهمها: حجم رأس المال المادي والبشري، ومعدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، ومستوى التقدم التقني، وجودة المؤسسات وسيادة القانون، ومدى الانفتاح التجاري، إضافة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي المتمثل في استقرار الأسعار وسعر الصرف. كما يؤكد عدد من الدراسات، منها دراسة مانكيو ورومر وويل (Mankiw, Romer & Weil, 1992)، أهمية تراكم رأس المال البشري إلى جانب رأس المال المادي في تفسير الفروق بين معدلات النمو بين الدول.

1-10 النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

تعددت النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو، بدءاً من النظرية الكلاسيكية التي ربطت النمو بتراكم رأس المال والعمل والأرض، مروراً بنموذج سولو النيوكلاسيكي الذي أدخل التقدم التقني كمحدد رئيسي للنمو في الأجل الطويل، وصولاً إلى نظريات النمو الداخلي (Endogenous Growth Theories) التي ربطت النمو بعوامل داخلية كرأس المال البشري والابتكار والمؤسسات. وقد أضافت أدبيات أحدث، مثل دراسات بارو (Barro, 1991؛ Barro & Sala-i-Martin, 2004)، بعداً مؤسسياً وسياسياً لتفسير النمو، من خلال إبراز أثر الاستقرار السياسي وجودة الحوكمة على قدرة الاقتصادات على تحقيق نمو مستدام، وهو ما يمثل حلقة الوصل بين هذا المبحث والمبحث التالي.²

المبحث الثالث: العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

1-11 قنوات تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو

تتفق الأدبيات النظرية والتطبيقية، ومنها دراسة أيسن وفيغا (Aisen & Veiga, 2011)، على أن عدم الاستقرار

(1) البنك المركزي السوداني. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي. الخرطوم، السودان. سنوات مختلفة

(2) Barro, R. J. (1991). Economic Growth in a Cross Section of Countries. The Quarterly Journal of Economics, 106(2), 407-443.

السياسي يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات رئيسية، أبرزها: قناة الاستثمار من خلال زيادة المخاطر وعدم اليقين، وقناة الإنتاجية من خلال تعطل النشاط الاقتصادي واضطراب سلاسل الإمداد، وقناة السياسات الاقتصادية من خلال عدم استقرار السياسات المالية والنقدية، وقناة رأس المال البشري من خلال هجرة الكفاءات وتراجع جودة التعليم والصحة في ظل الصراعات.

1-12 أثر عدم الاستقرار على الاستثمار

يُعد الاستثمار من أكثر مكونات الطلب الكلي تأثراً بعدم الاستقرار السياسي، إذ يترتب على ارتفاع المخاطر السياسية إحجام المستثمرين المحليين والأجانب عن ضخ استثمارات جديدة أو توسيع القائم منها، نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بمردود الاستثمارات طويلة الأجل في ظل بيئة سياسية غير مستقرة. وتزداد حدة هذا الأثر في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتسم بحساسية أعلى تجاه المخاطر السياسية مقارنة بالاستثمار المحلي.¹

1-13 أثر عدم الاستقرار على الإنتاج

يؤدي عدم الاستقرار السياسي، وبخاصة في حالاته الحادة كالصراعات المسلحة، إلى تعطل مباشر للنشاط الإنتاجي من خلال تدمير البنية التحتية والمنشآت الإنتاجية، ونزوح القوى العاملة، واضطراب سلاسل الإمداد والتوزيع. كما يؤثر بصورة غير مباشرة من خلال تراجع الاستثمار وتدهور الثقة، وهو ما ينعكس على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد في الأجلين القصير والمتوسط.

1-14 أثر عدم الاستقرار على التجارة

يترك عدم الاستقرار السياسي أثراً سلبياً على التجارة الخارجية من خلال اضطراب حركة الصادرات والواردات نتيجة تعطل الموانئ والطرق التجارية في مناطق الصراع، وتراجع ثقة الشركاء التجاريين، وارتفاع تكاليف التأمين والنقل، إضافة إلى احتمال فرض قيود أو عقوبات اقتصادية دولية في حالات النزاعات الحادة، وهو ما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات وموارد النقد الأجنبي.

1-15 أثر عدم الاستقرار على المالية العامة

يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى اختلال التوازن في هيكل المالية العامة، من خلال ارتفاع الإنفاق على الأمن والدفاع على حساب الإنفاق التنموي والاجتماعي، وتراجع الإيرادات الضريبية والجمركية نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، وزيادة الحاجة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل عجز الموازنة. وينعكس ذلك في نهاية المطاف على استدامة المالية العامة وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي.

1-16 خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للبحث، من خلال استعراض مفهوم عدم الاستقرار السياسي وأشكاله وأسبابه ومؤشرات قياسه وآثاره الاقتصادية، ثم مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشراته ومحدداته وأهم النظريات المفسرة له، وصولاً إلى استعراض القنوات النظرية التي ينتقل من خلالها أثر عدم الاستقرار السياسي إلى النمو الاقتصادي عبر

(1) صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، أعداد مختلفة.

الاستثمار والإنتاج والتجارة والمالية العامة. ويشكل هذا الإطار النظري الأساس الذي سينتقل من خلاله البحث في الفصل الثاني إلى تحليل واقع عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.

الفصل الثاني تطور عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024

المبحث الأول: التطورات السياسية في السودان

1-2 الأوضاع السياسية في السودان منذ عام 1989

شهد السودان في يونيو 1989 تغييراً سياسياً أدى إلى وصول نظام الإنقاذ الوطني إلى السلطة ، واستمر هذا النظام حتى عام 2019.

وخلال هذه الفترة واجه السودان عدداً من التحديات السياسية والأمنية، كان من أبرزها استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان، ثم الصراع في دارفور منذ عام 2003، إلى جانب الصراعات في مناطق أخرى.

وقد انعكست هذه الأوضاع على الاقتصاد من خلال زيادة المخاطر السياسية والأمنية، وتأثيرها في الاستثمار والإنتاج والإنفاق العام. كما أدى استمرار الصراعات إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق على الأمن والدفاع، الأمر الذي أثر في قدرة الدولة على توجيه موارد أكبر نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

2-2 الحرب الأهلية واتفاقية السلام الشامل

كان الصراع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان من أهم مصادر عدم الاستقرار السياسي في السودان خلال العقود السابقة لعام 2005.

وفي يناير 2005 تم توقيع اتفاقية السلام الشامل التي أنهت بصورة رسمية الحرب الأهلية بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، ومهدت لمرحلة جديدة من الترتيبات السياسية، بما في ذلك الاستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان.

وقد مثل النفط خلال هذه المرحلة مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية والصادرات، وساهمت زيادة إنتاجه في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال جزء من الفترة السابقة للانفصال. ويشير البنك الدولي إلى أن الفترة بين 1998 و2007 شهدت تسارعاً في النمو الاقتصادي مع توسع النشاط النفطي، بينما أصبح الاقتصاد أكثر تعرضاً للصدمات مع تزايد الاعتماد على النفط.

2-3 الصراع في دارفور

بدأ الصراع في دارفور بصورة واسعة عام 2003، وأصبح أحد أهم مصادر عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان.

(1) علي، السياب عبدالرحمن محمد سعيد. (2022). أثر العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان. مجلة السودان العلمية، المجلد 11، العدد 20، ص 293-317.

وأدى الصراع إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة، كما تسبب في نزوح أعداد كبيرة من السكان، وأثر في النشاط الزراعي والإنتاج المحلي في المناطق المتضررة.

كما ترتبت على الصراع تكاليف اقتصادية على الدولة والمجتمع، نتيجة زيادة الإنفاق المرتبط بالأمن والمساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى تأثير عدم الاستقرار في الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

وبذلك أصبح الصراع في دارفور أحد العوامل التي ساهمت في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة.

2-4 انفصال جنوب السودان عام 2011

يعد انفصال جنوب السودان في 9 يوليو 2011 من أهم الأحداث السياسية والاقتصادية في تاريخ السودان الحديث.

وقد ترتب على الانفصال فقدان السودان جزءاً كبيراً من موارده النفطية. وكان النفط قبل الانفصال يمثل مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية والنقد الأجنبي والصادرات.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن السودان كان معرضاً لفقدان نحو 75% من عائداته النفطية بعد استقلال جنوب السودان، مع كون الإيرادات النفطية تمثل أكثر من نصف إيرادات الحكومة ونحو 90% من الصادرات في الفترة السابقة للانفصال.

وبعد الانفصال تدهورت الظروف الاقتصادية في السودان؛ فقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن نمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي تباطأ في عام 2011، وارتفع التضخم، كما تراجعت الصادرات نتيجة انخفاض صادرات النفط.

وعليه، يمثل انفصال جنوب السودان نقطة مهمة في تحليل العلاقة بين التطورات السياسية والأداء الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

2-5 الأوضاع السياسية والاقتصادية خلال الفترة 2018--2011

بعد انفصال جنوب السودان دخل الاقتصاد السوداني مرحلة جديدة اتسمت بتراجع الإيرادات النفطية وارتفاع الضغوط المالية والخارجية.

وأدى فقدان جزء كبير من الإنتاج النفطي إلى انخفاض موارد الدولة من النقد الأجنبي، وظهرت ضغوط على سعر الصرف والمالية العامة، كما ارتفعت معدلات التضخم.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الظروف الاقتصادية تدهورت بعد الانفصال، وأن انخفاض صادرات النفط ساهم في الضغط على ميزان المدفوعات وسعر الصرف.¹

(1) البنك المركزي السوداني. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي. الخرطوم، السودان، سنوات مختلفة

وفي الوقت نفسه، استمرت بعض النزاعات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، مما حافظ على مستوى مرتفع من عدم الاستقرار السياسي والأمني.

2-6 الاحتجاجات والتغيير السياسي عام 2019

شهد السودان في نهاية عام 2018 وبداية عام 2019 احتجاجات شعبية واسعة، ارتبطت بالأوضاع الاقتصادية الصعبة وارتفاع الأسعار وتدهور الظروف المعيشية.

وفي أبريل 2019 انتهى حكم الرئيس عمر البشير بعد نحو ثلاثين عاماً، ودخل السودان مرحلة انتقالية جديدة.

وقد شكلت هذه المرحلة تحولاً مهماً في تاريخ السودان السياسي والاقتصادي، حيث سعت الحكومة الانتقالية إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية، وإجراء مفاوضات مع الحركات المسلحة، وتحسين العلاقات الاقتصادية الخارجية.

ويشير البنك الدولي إلى أن الاحتجاجات التي بدأت في 2018 أدت إلى تغيير سياسي في 2019 وتشكيل حكومة انتقالية، كما شهدت الفترة الانتقالية إصلاحات اقتصادية واجتماعية ومفاوضات للسلام مع الجماعات المسلحة.

2-7 اتفاق جوبا للسلام

في أكتوبر 2020 تم توقيع اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة الانتقالية وعدد من الحركات المسلحة.

وكان الهدف من الاتفاق معالجة جانب من أسباب النزاعات المسلحة وتحقيق السلام والاستقرار في المناطق المتأثرة بالصراعات.

وقد مثل الاتفاق خطوة مهمة في محاولة تقليل الصراعات الداخلية وتهيئة بيئة سياسية أكثر استقراراً، إلا أن التحديات الاقتصادية والسياسية ظلت قائمة.

ويذكر البنك الدولي أن اتفاق جوبا للسلام تم توقيعه في أكتوبر 2020 مع معظم جماعات المعارضة المسلحة.

2-8 التطورات السياسية بعد عام 2021

شهد السودان في أكتوبر 2021 استيلاء الجيش على السلطة وإنهاء الشراكة السياسية القائمة خلال المرحلة الانتقالية.

وقد أدى ذلك إلى زيادة حالة عدم اليقين السياسي، كما واجه الاقتصاد السوداني تحديات إضافية في ظل الأزمة الاقتصادية القائمة.

ويشير البنك الدولي إلى أن الاستيلاء العسكري على السلطة عام 2021 أدى إلى حل هياكل الحكومة وتعليق أجزاء من الوثيقة الدستورية الانتقالية.

وفي عام 2022 استقال رئيس الوزراء، واستمرت الجهود الرامية إلى إعادة إطلاق عملية الانتقال السياسي، إلا أن الخلافات السياسية حالت دون الوصول إلى تسوية مستقرة.

2-9 اندلاع الحرب في أبريل 2023

في أبريل 2023 اندلع صراع مسلح واسع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وانتقل القتال إلى مناطق متعددة من البلاد.

وأدى الصراع إلى تعطيل قطاعات واسعة من الاقتصاد، وتضرر البنية التحتية، وتعطيل الأسواق والتجارة، إضافة إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان.

وقد وصف البنك الدولي آثار الحرب بأنها أدت إلى أضرار واسعة في الاقتصاد والبنية التحتية، وأصبحت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أكثر حدة مع استمرار الصراع.

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في السودان

2-10 تطور الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس حجم النشاط الاقتصادي، ويعبر عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة.

وقد مر الناتج المحلي الإجمالي في السودان بمراحل مختلفة خلال الفترة محل الدراسة، نتيجة تأثير الاقتصاد بالأوضاع السياسية والأمنية، وتطور إنتاج النفط، وانفصال جنوب السودان، والتغيرات في الإنتاج الزراعي والخدمات والتجارة.

ويشير البنك الدولي إلى أن الاقتصاد السوداني مر بفترات مختلفة من النمو بين عامي 1988 و2013، حيث ارتفع النمو خلال فترة توسع قطاع النفط، ثم بدأت تحديات كبيرة بعد تراجع القطاع النفطي وانفصال جنوب السودان.¹

2-11 تطور معدل النمو الاقتصادي

يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المؤشر الأساسي الذي ستعتمد عليه الدراسة لقياس النمو الاقتصادي.

وتوضح بيانات البنك الدولي أن السودان شهد تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج خلال السنوات الأخيرة؛ فقد سجل الناتج المحلي للفرد معدلات سالبة في عدة سنوات، كما شهد الاقتصاد انكماشاً حاداً خلال فترة الحرب.

وبحسب بيانات البنك الدولي، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسودان بصورة كبيرة في عامي 2023 و2024 نتيجة الحرب، حيث قدر البنك الدولي الانكماش بنحو 29.4% في 2023 و14% في 2024.

2-12 تطور التضخم

يعد التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تعكس حالة الاقتصاد السوداني.

وقد واجه السودان معدلات تضخم مرتفعة خلال عدد من سنوات الدراسة، خاصة بعد انفصال جنوب السودان،

(1) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. التقارير الاقتصادية والمالية السنوية. الخرطوم، السودان، سنوات مختلفة.

نتيجة الضغوط على المالية العامة والنقد الأجنبي وسعر الصرف.

ففي عام 2011، أشار صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع التضخم إلى نحو 18.5%، ثم تجاوز معدل التضخم السنوي 40% في يوليو 2012، وفق بيانات الصندوق.

وتؤثر معدلات التضخم المرتفعة في الاقتصاد من خلال انخفاض القوة الشرائية وزيادة تكاليف الإنتاج وعدم الاستقرار في القرارات الاقتصادية.¹

2-13 تطور الاستثمار

يمثل الاستثمار أحد العناصر الأساسية في عملية النمو الاقتصادي، لأنه يساهم في زيادة رأس المال والطاقة الإنتاجية.

وقد واجه الاستثمار في السودان عدداً من التحديات خلال فترة الدراسة، من أهمها عدم الاستقرار السياسي، والصراعات المسلحة، وتقلبات سعر الصرف، وارتفاع المخاطر الاقتصادية.

ومن المتوقع أن يؤدي استمرار عدم الاستقرار إلى تقليل رغبة المستثمرين في تنفيذ مشروعات طويلة الأجل، وبالتالي التأثير سلباً في تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي.

2-14 تطور سعر الصرف

يمثل سعر الصرف أحد المؤشرات المهمة في الاقتصاد السوداني، نظراً لاعتماد البلاد على الواردات وحاجتها إلى النقد الأجنبي.

وقد تعرض الجنيه السوداني لضغوط متزايدة، خاصة بعد فقدان جزء كبير من الإيرادات النفطية عقب انفصال جنوب السودان.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن انخفاض صادرات النفط بعد الانفصال ساهم في الضغط على ميزان المدفوعات، كما تعرض الجنيه السوداني لضغوط قوية أدت إلى انخفاض قيمته.²

2-15 تطور التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات المهمة في الاقتصاد السوداني، وخاصة صادرات النفط والذهب والمنتجات الزراعية.

وقد تأثرت التجارة الخارجية بصورة كبيرة بانفصال جنوب السودان، بسبب انخفاض صادرات النفط، كما تأثرت لاحقاً بالصراعات والاضطرابات السياسية.

(1) World Bank. World Development Indicators (WDI). World Bank DataBank. Washington, DC.

(2) Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political Instability and Economic Growth. Journal of Economic Growth, 1(2), 189-211.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن صادرات السودان انخفضت في عام 2011 نتيجة التراجع الكبير في صادرات النفط، ولم تعوض زيادة صادرات الذهب بصورة كاملة هذا الانخفاض.

كما أدى الصراع الذي بدأ عام 2023 إلى تعطيل حركة التجارة والنشاط الاقتصادي في العديد من المناطق.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

2-16 العلاقة بين التطورات السياسية والأداء الاقتصادي

من خلال استعراض التطورات السياسية والاقتصادية في السودان خلال الفترة 1989-2024، يمكن ملاحظة أن فترات عدم الاستقرار السياسي والصراع تزامنت في كثير من الحالات مع ضغوط اقتصادية.

فالصراعات المسلحة تؤثر في الإنتاج والاستثمار، بينما تؤدي التغيرات السياسية المفاجئة إلى زيادة حالة عدم اليقين، كما يمكن أن تؤثر الأزمات السياسية في التجارة والمالية العامة وسعر الصرف.

ويظهر ذلك بصورة واضحة بعد انفصال جنوب السودان عام 2011، عندما فقد السودان جزءاً كبيراً من عائداته النفطية، وتعرض الاقتصاد لضغوط على الإيرادات والصادرات وسعر الصرف.

كما أصبح أثر عدم الاستقرار أكثر وضوحاً بعد اندلاع الحرب في عام 2023، حيث تعرض الاقتصاد لانكماش شديد نتيجة تعطيل الإنتاج والخدمات والتجارة وتدمير جزء من الطاقة الإنتاجية.

2-17 مقارنة الفترات السياسية بالمؤشرات الاقتصادية

يمكن تقسيم الفترة محل الدراسة إلى مراحل رئيسية لتسهيل تحليل العلاقة بين المتغير السياسي والأداء الاقتصادي:

الفترة أبرز التطورات السياسية الانعكاس الاقتصادي

- 1989-2002 تغيير النظام السياسي واستمرار الصراعات وارتفاع المخاطر السياسية وتأثر النشاط الاقتصادي.

- 2003-2010 صراع دارفور واستمرار النزاعات وارتفاع تكاليف الصراع وتأثر الاستثمار والإنتاج.

- 2011-2018 انفصال جنوب السودان وفقدان جزء كبير من الإيرادات النفطية وزيادة الضغوط الاقتصادية.

- 2019-2020 الثورة والحكومة الانتقالية وإصلاحات اقتصادية ومحاولات تحقيق الاستقرار.

- 2021-2022 الاستيلاء العسكري على السلطة وزيادة عدم اليقين السياسي والاقتصادي.

- 2023-2024 الحرب بين القوات المسلحة السودانية والدعم السريع انكماش شديد في النشاط الاقتصادي والإنتاج

وهذا التقسيم يساعد على فهم التطور التاريخي للعلاقة، لكنه لا يكفي وحده لإثبات العلاقة السببية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي؛ ولذلك سيتم في الفصلين الثالث والرابع استخدام التحليل الكمي والقياسي لاختبار فرضية الدراسة.¹

2-18 خلاصة الفصل الثاني

يتضح من خلال هذا الفصل أن السودان شهد خلال الفترة 1989-2024 مجموعة من التحولات السياسية والصراعات التي أثرت في البيئة الاقتصادية.

وقد كان لانفصال جنوب السودان عام 2011 أثر اقتصادي كبير نتيجة فقدان جزء كبير من الموارد النفطية، كما أدت الأحداث السياسية منذ عام 2019 والتطورات التي أعقبتها إلى استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي.

أما الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 فقد شكلت أكبر صدمة اقتصادية خلال السنوات الأخيرة، حيث أدت إلى تعطيل النشاط الاقتصادي وتدمير جزء من البنية التحتية والطاقة الإنتاجية، وانكماش الناتج المحلي بصورة حادة في 2023 و2024. وبناءً على ذلك، فإن التطورات التي تناولها هذا الفصل توفر الأساس التاريخي والتحليلي للانتقال في الفصل الثالث إلى منهجية الدراسة وتحديد البيانات والمتغيرات والنموذج القياسي المستخدم لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية ومنهجية القياس

المبحث الأول: منهج الدراسة ومصادر البيانات

3-1 منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على ثلاثة مناهج رئيسية:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي

يستخدم المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل تطورات عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل تطور أهم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد السوداني.

ثانياً: المنهج التاريخي

يستخدم المنهج التاريخي لمتابعة أهم التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها السودان خلال الفترة 1989-2024، وربط الأحداث السياسية الرئيسية بالتغيرات التي حدثت في الاقتصاد.

ثالثاً: المنهج القياسي

يستخدم المنهج القياسي لاختبار العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات سنوية، وذلك من خلال تقدير نموذج اقتصادي قياسي يوضح أثر المتغير المستقل على المتغير التابع مع إدخال بعض المتغيرات الاقتصادية الضابطة.

3-2 مجتمع الدراسة وفترتها الزمنية

يتمثل مجتمع الدراسة في الاقتصاد السوداني، بينما تغطي الدراسة الفترة الزمنية من 1989 إلى 2024. وقد تم اختيار هذه الفترة لأنها تبدأ بمرحلة سياسية مهمة في تاريخ السودان، وتمتد عبر مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية، بما في ذلك الصراعات المسلحة، وانفصال جنوب السودان عام 2011، والتغيير السياسي عام 2019،

والتطورات السياسية في 2021، والحرب التي بدأت عام 2023. وبذلك توفر الفترة الزمنية مجالاً مناسباً لدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

3-3 مصادر البيانات

تعتمد الدراسة على مصادر رسمية ودولية للبيانات، أهمها:

1. البنك الدولي

سيتم الاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للحصول على عدد من المتغيرات الاقتصادية، وعلى رأسها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

ويتيح البنك الدولي بيانات السودان ضمن قاعدة مؤشرات التنمية العالمية، بما في ذلك مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

2. صندوق النقد الدولي

سيتم الاستفادة من تقارير وبيانات صندوق النقد الدولي المتعلقة بالسودان، خصوصاً فيما يتعلق بالتضخم، وسعر الصرف، والتطورات المالية والاقتصادية.

وتوفر تقارير منشورات المادة الرابعة معلومات اقتصادية تفصيلية عن السودان، ومنها مؤشرات النمو والتضخم وسعر الصرف.

3. بنك السودان المركزي

يمكن الاستفادة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للحصول على البيانات المتعلقة بسعر الصرف وبعض المؤشرات النقدية والمالية.

4. مصادر قياس عدم الاستقرار السياسي

سيتم اختيار مؤشر سياسي سنوي مناسب للفترة 1989-2024، وفقاً لتوافر البيانات واستمراريتها، بحيث يمكن إدخاله في النموذج القياسي بصورة صحيحة.

المبحث الثاني: متغيرات الدراسة وطرق قياسها

3-4 المتغير التابع: النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي المتغير التابع في الدراسة.

وسيتم قياسه باستخدام:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي (%)

ويرمز له في النموذج بالرمز: GDP

ويعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس التغير في النشاط الاقتصادي.

وتوفر قاعدة بيانات البنك الدولي هذا المؤشر للسودان تحت اسم GDP growth (annual) (%) ورمز المؤشر

¹.NY.GDP.MKTP.KD.ZG

3-5 المتغير المستقل: عدم الاستقرار السياسي

يمثل عدم الاستقرار السياسي المتغير المستقل الرئيسي في الدراسة.

ويتمثل الهدف من إدخال هذا المتغير في قياس مدى تأثير التغيرات والصراعات والاضطرابات السياسية على النمو الاقتصادي.

ولأن عدم الاستقرار السياسي مفهوم متعدد الأبعاد، فإن قياسه يحتاج إلى مؤشر كمي واضح يمكن الحصول على بياناته بصورة سنوية خلال فترة الدراسة.

ولذلك سيتم في النسخة التطبيقية اعتماد مؤشر سياسي سنوي واحد بصورة أساسية، بدلاً من استخدام عدة مؤشرات بطريقة قد تؤدي إلى تداخل المتغيرات.

وسيتم تحديد اتجاه المؤشر عند بناء قاعدة البيانات؛ فإذا كان ارتفاع قيمة المؤشر يعني زيادة الاستقرار، فسيتم تفسير معامل الانحدار وفقاً لذلك، أما إذا كان المؤشر يقيس عدم الاستقرار مباشرة، فسيكون التفسير مختلفاً.

وهذه النقطة مهمة جداً حتى لا يحدث خطأ في تفسير نتائج النموذج.

3-6 المتغيرات الاقتصادية الضابطة

لزيادة قدرة النموذج على تفسير النمو الاقتصادي، يمكن إدخال عدد من المتغيرات الاقتصادية الضابطة، أهمها:

أ- التضخم: يرمز له بـ: INF

ويقاس بمعدل التضخم السنوي.

ويتم استخدامه باعتباره متغيراً اقتصادياً يمكن أن يؤثر في النمو، كما يساعد على التحكم في أثر تغيرات الأسعار على العلاقة بين المتغير السياسي والنمو الاقتصادي.

وتتوفر بيانات التضخم للسودان ضمن مؤشرات التنمية العالمية.

ب- الاستثمار

يمكن قياس الاستثمار من خلال التكوين الرأسمالي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذا توافرت سلسلة سنوية مناسبة للفترة محل الدراسة.

ويرمز له بـ: INV

ويستخدم هذا المتغير لقياس أثر تكوين رأس المال في النمو الاقتصادي.

ج- سعر الصرف

يمكن استخدام سعر الصرف باعتباره أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد السوداني، نظراً لتأثر

(1) World Bank. World Development Indicators (WDI). World Bank DataBank. Washington, DC.

الاقتصاد بالتجارة الخارجية والنقد الأجنبي.

ويرمز له بـ: EXCH

ويمكن الحصول على بياناته من بنك السودان المركزي وصندوق النقد الدولي، مع توحيد تعريف السعر المستخدم قبل إدخاله إلى النموذج.

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن السودان واجه ضغوطاً كبيرة على سعر الصرف بعد انفصال جنوب السودان، مع وجود فجوات بين السعر الرسمي والسوق الموازية في بعض الفترات.

د - الانفتاح التجاري

يمكن قياس الانفتاح التجاري من خلال:

$$(الصادات + الواردات) \div \text{الناتج المحلي الإجمالي} \times 100$$

ويرمز له بـ: OPEN

ويستخدم هذا المتغير لقياس مدى ارتباط الاقتصاد السوداني بالتجارة الخارجية.¹

3-7 تعريف متغيرات الدراسة

- يمكن تلخيص متغيرات الدراسة كما يلي: المتغير
- الرمز
- نوع المتغير
- طريقة القياس
- النمو الاقتصادي GDP
- تابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %

عدم الاستقرار السياسي

POL

مستقل رئيسي

مؤشر سياسي سنوي

التضخم

INF ضابط معدل التضخم السنوي %

الاستثمار

INV ضابط التكوين الرأسمالي الإجمالي % من GDP

سعر الصرف

EXCH ضابط سعر العملة المحلية مقابل الدولار

(1) Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political Instability and Economic Growth. Journal of Economic Growth, 1(2), 189-211.

الانفتاح التجاري

$$OPEN \text{ ضابط (الصادرات + الواردات) } / GDP \times 10^{10}$$

3-8 صياغة النموذج

بناءً على الإطار النظري للدراسة، يمكن صياغة العلاقة الاقتصادية بالشكل التالي:

$$GDP = f(POL, INF, INV, EXCH, OPEN)$$

وبصيغة الانحدار الخطي:

$$\beta_1 POL_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 INV_t + \beta_4 EXCH_t + \beta_5 OPEN_t + \mu_t + GDP_t = \beta_0$$

حيث:

GDP_t : معدل النمو الاقتصادي في السنة t .

POL_t : مؤشر عدم الاستقرار السياسي.

INF_t : معدل التضخم.

INV_t : الاستثمار.

$EXCH_t$: سعر الصرف.

$OPEN_t$: الانفتاح التجاري.

β_0 : الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معاملات المتغيرات المستقلة.

μ_t : حد الخطأ العشوائي.

t : السنة.

3-9 التوقعات النظرية لإشارات المعاملات

استناداً إلى النظرية الاقتصادية، يمكن تحديد الإشارات المتوقعة للمعاملات كما يلي:

المتغير

المعامل

الإشارة المتوقعة

عدم الاستقرار السياسي

β_1

سالبة

التضخم

β_2

سالبة غالباً

الاستثمار

β_3

موجبة

سعر الصرف

β_4

تعتمد على طريقة القياس

الانفتاح التجاري

β_5

موجبة أو سالبة حسب الظروف الاقتصادية

ويعد المعامل β_1 هو الأكثر أهمية بالنسبة لهذه الدراسة؛ لأنه يقيس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي.

فإذا كان مؤشر POL يقيس عدم الاستقرار بصورة مباشرة، فإن الإشارة السالبة للمعامل تعني أن زيادة عدم الاستقرار السياسي ترتبط بانخفاض النمو الاقتصادي.

أما إذا كان المؤشر يقيس الاستقرار السياسي، فإن التفسير ينعكس، ولذلك يجب تحديد اتجاه المؤشر قبل تقدير النموذج.¹

3-10 فرضيات الدراسة القياسية

استناداً إلى مشكلة البحث وأهدافه، يمكن اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية

Ht: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024.

Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A Contribution to the Empirics of Economic Growth. The Quarterly Journal of Economics, (1)

.107(2), 407-437

Ht: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024.

وبالنسبة لاتجاه العلاقة، تتوقع الدراسة أن تكون العلاقة عكسية إذا كان المتغير POL يقيس عدم الاستقرار مباشرة.

3-11 أسلوب تقدير النموذج

نظراً لأن الدراسة تعتمد على بيانات سنوية، سيتم استخدام الأساليب القياسية المناسبة لطبيعة السلسلة الزمنية.

وسيتم استخدام برنامج EViews في إجراء الاختبارات وتقدير النموذج.

وتبدأ عملية التحليل بالخطوات الآتية:

إدخال البيانات السنوية.

التأكد من صحة البيانات وترتيبها زمنياً.

إجراء الإحصاءات الوصفية.

اختبار الارتباط بين المتغيرات.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الحاجة.

تقدير النموذج المناسب.

إجراء الاختبارات التشخيصية.

اختبار معنوية النموذج.

اختبار معنوية معاملات المتغيرات.

اختبار الفرضيات.

تفسير النتائج اقتصادياً.

3-12 الاختبارات الإحصائية والاقتصادية القياسية

أولاً: الإحصاءات الوصفية

سيتم حساب:

المتوسط الحسابي.

الوسيط.

القيمة العظمى.

القيمة الصغرى.

الانحراف المعياري.

وذلك بهدف التعرف على الخصائص الأساسية للبيانات.

ثانياً: مصفوفة الارتباط

يستخدم اختبار الارتباط لمعرفة طبيعة وقوة العلاقة الأولية بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

نظراً لأن البيانات المستخدمة بيانات سنوية، سيتم اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام الاختبار المناسب، مثل اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، لتحديد رتبة تكامل المتغيرات.

والهدف من ذلك هو تجنب الحصول على علاقات انحدار زائفة نتيجة استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة.

رابعاً: تقدير نموذج الانحدار

بعد التأكد من ملاءمة البيانات، سيتم تقدير النموذج باستخدام الأسلوب القياسي المناسب.

وسيتم تحديد ما إذا كان OLS مناسباً مباشرة أم أن طبيعة السلاسل الزمنية تتطلب أسلوباً آخر، بناءً على نتائج الاختبارات.¹

3-13 الاختبارات التشخيصية

بعد تقدير النموذج، سيتم إجراء مجموعة من الاختبارات للتأكد من سلامة النموذج، ومن أهمها:

1. اختبار الارتباط الذاتي

للتأكد من عدم وجود ارتباط بين أخطاء النموذج عبر الزمن.

2. اختبار عدم تجانس التباين

للتأكد من ثبات تباين حد الخطأ.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

للتعرف على خصائص بواقي النموذج.

4. اختبار استقرار النموذج

للتأكد من أن معاملات النموذج مستقرة خلال فترة الدراسة.

3-14 اختبار الفرضيات

سيتم اختبار الفرضيات باستخدام نتائج النموذج القياسي، وذلك من خلال:

(1) Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). Basic Econometrics (5th ed.). McGraw-Hill

اختبار T

لاختبار معنوية كل متغير مستقل بصورة منفردة.

اختبار F

لاختبار معنوية النموذج ككل.

معامل التحديد R^2

لقياس نسبة التغير في النمو الاقتصادي التي يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج.

3-15 معيار قبول أو رفض الفرضيات

سيتم اعتماد مستوى معنوية إحصائية قدره 5%.

وعليه:

إذا كانت قيمة Prob أقل من 0.05 → نرفض فرضية العدم.

إذا كانت قيمة Prob أكبر من 0.05 → لا نرفض فرضية العدم.

وسيتم تفسير النتائج وفقاً للإشارة الإحصائية للمعامل وحجمه ومستوى معنويته.¹

3-16 خلاصة الفصل الثالث

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة والإجراءات التطبيقية المستخدمة لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024.

وقد تم تحديد النمو الاقتصادي باعتباره المتغير التابع، وعدم الاستقرار السياسي باعتباره المتغير المستقل الرئيسي، مع إمكانية إدخال التضخم والاستثمار وسعر الصرف والانفتاح التجاري كمتغيرات ضابطة.

كما تم تحديد النموذج القياسي المقترح والاختبارات الإحصائية والاقتصادية القياسية التي سيتم استخدامها للتحقق من طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

وسيتم في الفصل الرابع الانتقال إلى التطبيق الفعلي لهذه المنهجية، وعرض البيانات والإحصاءات ونتائج الاختبارات وتقدير النموذج وتفسير النتائج واختبار فرضيات البحث.

الفصل الرابع التحليل القياسي وتفسير النتائج

4-1 مقدمة

يتناول هذا الفصل التحليل القياسي لأثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة

(1) Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). Basic Econometrics (5th ed.). McGraw-Hill.

1989-2024، وذلك بهدف اختبار العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في معدل النمو الاقتصادي، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والتضخم وسعر الصرف.

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لعدد 36 مشاهدة خلال الفترة 1989-2024، وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) من خلال برنامج EViews 12. ويتمثل الهدف الأساسي للتحليل القياسي في قياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، مع إدخال التضخم وسعر الصرف كمتغيرات ضابطة، وذلك للوصول إلى نتائج كمية تساعد في اختبار فرضيات الدراسة وتفسير طبيعة العلاقة بين المتغيرات.¹

4-2 توصيف نموذج الدراسة

تم تحديد النموذج القياسي للدراسة وفقاً للعلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والمتغيرات الاقتصادية المصاحبة، ويمكن التعبير عنه رياضياً بالصورة الآتية:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 POL_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 EXCH_t + \mu_t \quad [1]$$

حيث:

- GDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل المتغير التابع.

- POL: مؤشر عدم الاستقرار السياسي، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في سنوات عدم الاستقرار السياسي والقيمة (0) في السنوات الأخرى.

- INF: معدل التضخم السنوي.

- EXCH: سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي.

- β_0 : ثابت النموذج.

- $\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات المتغيرات المستقلة.

- μ : حد الخطأ العشوائي.

- t: السنة.

وقد تم استخدام المتغير السياسي بصيغة Dummy Variable بهدف تمثيل فترات عدم الاستقرار السياسي التي شهدها الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة.²

(1) الجهاز المركزي للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، الخرطوم، السودان، أعداد مختلفة.

(2) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، التقارير الاقتصادية والمالية السنوية، الخرطوم، السودان، سنوات مختلفة.

3-4 نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS

جدول (1-4): نتائج تقدير نموذج OLS والإحصاءات التشخيصية المصاحبة

المتغير	المعامل (β)	الخطأ المعياري	إحصائية t	مستوى الدلالة (Prob.)
المقطع (C)	2.8759	1.9620	1.4660	0.1520
POL	-3.3380	2.6760	-1.2470	0.2210
INF	0.0430	0.0270	1.5740	0.1250
EXCH	-0.0198	0.0050	-3.8670	0.0010***
معامل التحديد (R^2)	0.3660	إحصائية F	6.1560	
معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$)	0.3060	Prob(F-statistic)	0.0020***	
درين - واتسون (DW)	2.0740			

* ملاحظة: (***) تعبر عن معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 1%. المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

4-4 تفسير نتائج النموذج

4-1-4 تفسير الثابت C

بلغ معامل الثابت في النموذج حوالي 2.876، وهو ما يشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي المتوقع، في حالة افتراض ثبات المتغيرات المستقلة عند الصفر، يبلغ حوالي 2.88%.

وقد بلغت قيمة الاحتمال للثابت 0.152، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإن الثابت غير معنوي إحصائياً عند هذا المستوى.

4-2-4 أثر عدم الاستقرار السياسي POL على النمو الاقتصادي

أظهرت نتائج التقدير أن معامل متغير عدم الاستقرار السياسي بلغ حوالي: $\beta_1 = -3.338$ وهو معامل سالب، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

وبحسب قيمة المعامل، فإن انتقال المتغير السياسي من حالة الاستقرار ($POL=0$) إلى حالة عدم الاستقرار ($POL=1$) يرتبط بانخفاض معدل النمو الاقتصادي بنحو 3.34 نقطة مئوية، مع ثبات باقي المتغيرات في النموذج. وتتفق الإشارة السالبة مع التوقع النظري للدراسة، حيث يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة حالة عدم اليقين، وتراجع الاستثمار، واضطراب النشاط الاقتصادي، وزيادة الضغوط على الموارد العامة. إلا أن قيمة $Prob = 0.221$ ، وهي أكبر من 0.05، تشير إلى أن هذا الأثر غير معنوي إحصائياً عند مستوى 5%.

وبالتالي، لا توجد أدلة إحصائية كافية لرفض فرضية عدم وجود أثر معنوي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في النموذج المقدر، رغم أن إشارة المعامل جاءت سالبة ومتوافقة مع التوقع النظري.

4-3-4 أثر التضخم INF على النمو الاقتصادي

بلغ معامل التضخم حوالي: $[\beta_2=0.043]$

وهو معامل موجب، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين التضخم والنمو الاقتصادي وفقاً للنموذج المقدر. وتشير قيمة المعامل إلى أن زيادة معدل التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة ترتبط بزيادة معدل النمو الاقتصادي بحوالي 0.043 نقطة مئوية، مع ثبات بقية المتغيرات.

ومع ذلك، فإن قيمة الاحتمال بلغت حوالي 0.125، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن معامل التضخم غير معنوي إحصائياً.

وعليه، لا يمكن اعتبار التضخم عاملاً ذا تأثير معنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي ضمن النموذج المستخدم خلال فترة الدراسة.

وقد تعكس الإشارة الموجبة احتمال وجود فترات ارتباط فيها ارتفاع الأسعار بزيادة النشاط الاقتصادي الاسمي، إلا أن النتيجة لا تسمح بإثبات وجود علاقة معنوية بين التضخم والنمو الاقتصادي.¹

4-4-4 أثر سعر الصرف EXCH على النمو الاقتصادي

بلغ معامل سعر الصرف حوالي: $[\beta_3=-0.0198]$

وجاءت إشارة المعامل سالبة، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين ارتفاع سعر الصرف والنمو الاقتصادي. وتشير النتيجة إلى أن ارتفاع سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يرتبط بانخفاض معدل النمو الاقتصادي بحوالي 0.0198 نقطة مئوية، مع ثبات المتغيرات الأخرى.

12/Aisen, A., & Veiga, F. J. (2011). How Does Political Instability Affect Economic Growth? IMF Working Paper No. 11 (1)

كما بلغت قيمة $t\text{-Statistic} = -3.867$ ، في حين بلغت قيمة الاحتمال 0.001، وهي أقل من مستوى المعنوية 1%.

وعليه، فإن سعر الصرف يمثل المتغير الأكثر معنوية إحصائياً في النموذج، وتوجد أدلة قوية على وجود علاقة سالبة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء اعتماد الاقتصاد السوداني على الواردات، وتقلبات قيمة العملة المحلية، وما يترتب على انخفاض قيمة الجنيه من ارتفاع تكلفة المدخلات والسلع المستوردة وزيادة الضغوط التضخمية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي.

4-5 تقييم القدرة التفسيرية للنموذج

بلغ معامل التحديد: $[R^2=0.366]$

أي أن المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج، وهي عدم الاستقرار السياسي والتضخم وسعر الصرف، تفسر حوالي 36.6% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

أما نسبة 63.4% المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، بالإضافة إلى العوامل العشوائية.

وبلغ معامل التحديد المعدل: $[Adjusted\ R^2=0.306]$

أي أن النموذج، بعد أخذ عدد المتغيرات وحجم العينة في الاعتبار، يستطيع تفسير حوالي 30.6% من التغير في النمو الاقتصادي.

وتعد هذه النتيجة مقبولة في ضوء طبيعة النمو الاقتصادي الذي يتأثر بعدد كبير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي لا يمكن إدراجها جميعاً في نموذج واحد.¹

4-6 اختبار معنوية النموذج ككل

تم استخدام اختبار F-statistic لاختبار معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة الاختبار: $[F=6.156]$

وبلغت قيمة الاحتمال: $[Prob(F)=0.002]$

وهي أقل من مستوى المعنوية 5%.

وعليه يتم رفض فرضية العدم التي تفترض عدم معنوية النموذج ككل، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود معنوية إحصائية للنموذج.

وبالتالي يمكن القول إن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها قدرة تفسيرية معنوية في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. (2004). Economic Growth (2nd ed.). MIT Press (1)

7-4 اختبار الارتباط الذاتي

تم الاعتماد على إحصائية Durbin-Watson كأحد المؤشرات الأولية على وجود الارتباط الذاتي في البواقي.

وقد بلغت قيمة: $[DW=2.074]$

وهي قريبة من القيمة 2، مما يشير مبدئياً إلى عدم وجود مشكلة واضحة من الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى في بواقي النموذج.

كما أظهر اختبار Breusch-Godfrey LM قيمة احتمال تبلغ حوالي 0.345، وهي أكبر من 0.05. وعليه لا توجد أدلة إحصائية كافية لرفض فرضية العدم، وبالتالي لا توجد مشكلة معنوية للارتباط الذاتي في النموذج وفق هذا الاختبار.

8-4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

تم استخدام اختبار Jarque-Bera للتحقق من مدى اتباع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي.

بلغت قيمة الاختبار حوالي: $[JB=5.576]$

وبلغت قيمة الاحتمال حوالي: $[Prob=0.062]$

وبما أن قيمة الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5%، فإنه لا يتم رفض فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

وعليه يمكن القول إن بواقي النموذج لا تظهر انحرافاً معنوياً عن التوزيع الطبيعي عند مستوى 1.5%.

9-4 اختبار عدم تجانس التباين

تم استخدام اختبار White للتحقق من ثبات تباين حد الخطأ.

وأظهرت النتائج قيمة احتمال تقارب 0.090، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

وبناءً على ذلك لا توجد أدلة كافية عند مستوى 5% على وجود مشكلة معنوية في عدم تجانس التباين وفق اختبار White.

ومع ذلك، وبالنظر إلى طبيعة البيانات الاقتصادية السودانية خلال فترة الدراسة وما شهدته من تقلبات كبيرة في معدلات التضخم وسعر الصرف، فمن الأفضل عند إجراء الاستدلال النهائي استخدام أخطاء معيارية متينة / HAC White كاختبار للمتانة.

4-10 اختبار التعدد الخطي

تم فحص العلاقة بين المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود مشكلة قوية في التعدد الخطي. وأظهرت مؤشرات التضخم في التباين VIF أن القيم لا تتجاوز تقريباً 2.01 للمتغيرات المستقلة. وتعد هذه القيم منخفضة نسبياً، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة قوية في التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج. وبالتالي يمكن اعتبار معاملات النموذج قابلة للتفسير دون وجود مشكلة واضحة ناتجة عن الارتباط الخطي الشديد بين المتغيرات المستقلة.

4-11 اختبار فرضيات الدراسة

استناداً إلى نتائج التقدير القياسي يمكن اختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الأولى

توجد علاقة ذات أثر سلبي ومعنوي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024.

أظهرت النتائج أن معامل عدم الاستقرار السياسي جاء سالباً بقيمة -3.338، وهو ما يتفق مع الاتجاه النظري المتوقع، إلا أن قيمة الاحتمال بلغت 0.221، وهي أكبر من 0.05.

وعليه فإن الأثر السالب غير معنوي إحصائياً عند مستوى 5%.

وبالتالي لا يتم قبول الفرضية الأولى بصيغتها التي تشترط المعنوية الإحصائية.

الفرضية الثانية

يوجد أثر معنو أظهر معامل التضخم إشارة موجبة بقيمة 0.043، إلا أن قيمة الاحتمال بلغت 0.125، وهي أكبر من 0.05 للتضخم على النمو الاقتصادي في السودان.

وعليه فإن أثر التضخم غير معنوي إحصائياً عند مستوى 5%.

وبالتالي لا يتم قبول الفرضية الثانية بصيغتها التي تفترض وجود أثر معنوي.

الفرضية الثالثة

يوجد أثر معنوي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي في السودان.

أظهر سعر الصرف معاملاً سالباً قدره -0.0198، كما بلغت قيمة الاحتمال 0.001، وهي أقل من 0.01.

وعليه فإن سعر الصرف له أثر سالب ومعنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي عند مستوى 1%.

وبالتالي تُقبل الفرضية الثالثة.

4-12 مناقشة النتائج

أظهرت نتائج التحليل القياسي أن العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي جاءت في الاتجاه المتوقع نظرياً، حيث كان معامل المتغير السياسي سالِباً.

وتشير هذه النتيجة إلى أن فترات عدم الاستقرار السياسي يمكن أن ترتبط بتراجع الأداء الاقتصادي من خلال تأثيرها المحتمل على الاستثمار والإنتاج وثقة القطاع الخاص، إلا أن عدم معنوية المعامل إحصائياً تشير إلى أن البيانات المستخدمة في النموذج لا توفر دليلاً كافياً لإثبات أثر مستقل ومعنوي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي بعد التحكم في التضخم وسعر الصرف.

وفي المقابل، أظهر سعر الصرف تأثيراً سالِباً ومعنوياً بدرجة عالية، وهو ما يشير إلى أهمية استقرار سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للأداء الاقتصادي في السودان.

أما التضخم فقد جاء تأثيره موجباً ولكنه غير معنوي إحصائياً، وبالتالي لا توجد أدلة كافية في النموذج الحالي على وجود أثر مستقل ومعنوي للتضخم على معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

كما أظهر اختبار F أن النموذج ككل معنوي إحصائياً، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تساهم في تفسير التغيرات التي حدثت في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989-2024.¹

4-13 خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل التحليل القياسي لأثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS من خلال برنامج EViews 12.

وأظهرت النتائج أن النموذج ككل معنوي إحصائياً، حيث بلغت قيمة $\text{Prob}(F)$ حوالي 0.002، كما بلغ معامل التحديد 36.6%.

وأظهرت النتائج كذلك أن معامل عدم الاستقرار السياسي جاء سالِباً، إلا أنه لم يكن معنوياً إحصائياً. كما جاء معامل التضخم موجباً ولكنه غير معنوي إحصائياً، بينما جاء معامل سعر الصرف سالِباً ومعنوياً إحصائياً عند مستوى 1%.

وبذلك تشير النتائج إلى أن سعر الصرف كان أكثر المتغيرات تأثيراً ومعنوية في تفسير النمو الاقتصادي ضمن النموذج المستخدم، في حين أن الأثر السالب لعدم الاستقرار السياسي، رغم توافقه مع التوقع النظري، لم يصل إلى مستوى المعنوية الإحصائية.

وتشكل هذه النتائج الأساس الذي سيتم الاعتماد عليه في الفصل الخامس لعرض أهم النتائج النهائية للدراسة وتقديم التوصيات والمقترحات المناسبة.

(1) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. التقارير الاقتصادية والمالية السنوية. الخرطوم، السودان، سنوات مختلفة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

5-1 مقدمة

تناولت الدراسة في الفصول السابقة أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024، من خلال الجمع بين الجانب النظري والتحليل الوصفي والتحليل القياسي.

فقد تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة من خلال تحديد مشكلة البحث وأهدافه وفرضياته، بينما تناول الفصل الثاني الإطار النظري للعلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، إلى جانب عرض الدراسات السابقة ذات الصلة. أما الفصل الثالث فقد ركز على تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في السودان خلال فترة الدراسة، مع عرض تطور المتغيرات المستخدمة في النموذج. وفي الفصل الرابع تم اختبار العلاقة بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS باستخدام برنامج EViews 12، وذلك اعتماداً على 36 مشاهدة سنوية للفترة 1989-2024.

ويهدف هذا الفصل إلى عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، واستخلاص الاستنتاجات، ثم تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحسين النمو الاقتصادي في السودان.

5-2 أهم نتائج الدراسة

توصلت الدراسة من خلال التحليل النظري والوصفي والقياسي إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أولاً: نتيجة أثر عدم الاستقرار السياسي

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن معامل متغير عدم الاستقرار السياسي POL جاء سالباً بقيمة بلغت حوالي -3.338.

وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، أي أن فترات عدم الاستقرار السياسي ارتبطت بانخفاض معدل النمو الاقتصادي، مع ثبات المتغيرات الأخرى.

وتتفق هذه النتيجة مع الاتجاه النظري الذي تم توضيحه في الفصل الثاني، حيث يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة حالة عدم اليقين، وإضعاف الاستثمار، وتعطيل النشاط الإنتاجي، وتحويل الموارد نحو الإنفاق المرتبط بالأزمات والصراعات.

إلا أن معامل عدم الاستقرار السياسي لم يكن معنوياً إحصائياً، حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.221، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

وعليه، فإن الدراسة تجد اتجاهاً سالباً للعلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، ولكنها لا تجد دليلاً إحصائياً كافياً على معنوية هذا الأثر في النموذج المقدر.¹

ثانياً: نتيجة أثر التضخم

أظهرت النتائج أن معامل التضخم INF بلغ حوالي 0.043، وجاءت إشارته موجبة.

يعني ذلك أن ارتفاع التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة ارتبط، وفق النموذج المقدر، بزيادة معدل النمو الاقتصادي بحوالي 0.043 نقطة مئوية مع ثبات بقية المتغيرات.

إلا أن قيمة الاحتمال بلغت 0.125، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن أثر التضخم لم يكن معنوياً إحصائياً.

وبالتالي لا توجد أدلة كافية في النموذج المستخدم لإثبات وجود أثر مستقل ومعنوي للتضخم على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: نتيجة أثر سعر الصرف

أظهرت نتائج التحليل القياسي أن سعر الصرف EXCH كان أكثر المتغيرات المستقلة معنوية في النموذج.

فقد بلغ معامل سعر الصرف حوالي -0.0198، كما بلغت قيمة الاحتمال 0.001، وهي أقل من مستوى المعنوية 1%.

وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

وتتسجم هذه النتيجة مع ما تم عرضه في الفصل الثالث بشأن التدهور الكبير في قيمة الجنيه السوداني خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وما ترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف الواردات وزيادة الضغوط التضخمية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

وعليه، يمكن اعتبار سعر الصرف من أهم المتغيرات التي فسرت التغير في النمو الاقتصادي ضمن النموذج المستخدم.

رابعاً: معنوية النموذج ككل

أظهرت نتائج اختبار F أن النموذج ككل معنوي إحصائياً، حيث بلغت قيمة $F\text{-statistic} = 6.156$ ، بينما بلغت قيمة الاحتمال 0.002.

وبما أن قيمة الاحتمال أقل من مستوى المعنوية 5%، فإن النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية كلية.

وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة، وهي عدم الاستقرار السياسي والتضخم وسعر الصرف، تساهم في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

(1) Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political Instability and Economic Growth. Journal of Economic Growth, 1(2), 189-211.

خامساً: القدرة التفسيرية للنموذج

بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.366$ ، مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر حوالي 36.6% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي.

كما بلغ معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2 = 0.306$.

وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية أخرى لم تدخل في النموذج ساهمت في تفسير بقية التغير في النمو الاقتصادي، وهو أمر متوقع نظراً لتعدد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.¹

سادساً: نتائج اختبارات التشخيص

أظهرت نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج عدم وجود مشكلة واضحة في الارتباط الذاتي وفق اختبار Breusch-Godfrey، حيث بلغت قيمة الاحتمال حوالي 0.345.

كما أظهر اختبار Jarque-Bera أن البواقي لا ترفض فرضية التوزيع الطبيعي عند مستوى 5%، حيث بلغت قيمة الاحتمال حوالي 0.062.

كما لم تظهر مشكلة قوية في التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة وفق مؤشرات VIF المستخدمة في التحليل. أما اختبار White لعدم تجانس التباين فقد أعطى قيمة احتمال تقارب 0.090، وبالتالي لا توجد أدلة كافية عند مستوى 5% على وجود عدم تجانس للتباين وفق هذا الاختبار.

وبذلك يمكن اعتبار النموذج المستخدم مناسباً للتحليل ضمن حدود البيانات والمتغيرات الداخلة فيه.

5-3 اختبار فرضيات الدراسة

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الرابع، يمكن الحكم على فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الأولى

توجد علاقة ذات أثر سلبي ومعنوي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024.

جاء معامل عدم الاستقرار السياسي سالباً بقيمة -3.338، إلا أنه غير معنوي إحصائياً عند مستوى 5%، حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.221.

وعليه، فإن النتيجة تؤكد الاتجاه السالب للعلاقة، ولكنها لا تؤكد المعنوية الإحصائية للأثر.

وبالتالي لا يتم قبول الفرضية الأولى بصيغتها الكاملة التي تقترض وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائياً.

.Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. (2004). Economic Growth (2nd ed.). MIT Press (1)

الفرضية الثانية

يوجد أثر معنوي للتضخم على النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.

جاء معامل التضخم موجباً بقيمة 0.043، إلا أن قيمة الاحتمال بلغت 0.125، وهي أكبر من 5%.

وعليه فإن أثر التضخم غير معنوي إحصائياً، وبالتالي لا يتم قبول الفرضية الثانية بصيغتها التي تفترض وجود أثر معنوي.

الفرضية الثالثة

يوجد أثر معنوي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024.

جاء معامل سعر الصرف سالباً بقيمة -0.0198، وكانت قيمة الاحتمال 0.001.

وبما أن قيمة الاحتمال أقل من 1%، فإن الأثر يعد معنوياً إحصائياً بدرجة عالية.

وعليه تُقبل الفرضية الثالثة.

4-5 الاستنتاجات العامة للدراسة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

1. شهد الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1989-2024 تقلبات واضحة في معدلات النمو الاقتصادي، ارتبطت بفترات مختلفة من التغيرات السياسية والاقتصادية.
2. أظهر متغير عدم الاستقرار السياسي علاقة سالبة مع النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع التفسير النظري للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي.
3. رغم الاتجاه السالب لمتغير عدم الاستقرار السياسي، فإن أثره لم يكن معنوياً إحصائياً في النموذج المقدر.
4. أظهر سعر الصرف أثراً سالباً ومعنوياً إحصائياً على النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أهمية استقرار سوق الصرف بالنسبة للأداء الاقتصادي السوداني.
5. لم يظهر التضخم أثراً معنوياً إحصائياً على النمو الاقتصادي في النموذج المستخدم، رغم أن الاقتصاد السوداني شهد معدلات تضخم مرتفعة ومتقلبة خلال فترة الدراسة.
6. النموذج ككل كان معنوياً إحصائياً، مما يشير إلى أهمية المتغيرات المستقلة مجتمعة في تفسير التغير في النمو الاقتصادي.
7. بلغ معامل التحديد 36.6%، مما يدل على أن النمو الاقتصادي السوداني يتأثر بمجموعة واسعة من العوامل التي تتجاوز المتغيرات المستخدمة في النموذج.

8. تشير النتائج إلى أن معالجة الاختلالات في سوق الصرف تمثل جانباً مهماً من جوانب دعم النمو والاستقرار الاقتصادي في السودان.¹

5-5 التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الدراسة بما يلي:

1. تعزيز الاستقرار السياسي

ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار السياسي في السودان من خلال دعم المؤسسات السياسية، وتوسيع المشاركة والحوار الوطني، والحد من الصراعات السياسية التي يمكن أن تؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي.

2. دعم استقرار سعر الصرف

نظراً للنتيجة السالبة والمعنوية لسعر الصرف، ينبغي إعطاء أولوية لسياسات تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في سوق الصرف، والحد من التقلبات الحادة في قيمة العملة المحلية.

3. زيادة الإنتاج والصادرات

العمل على زيادة الإنتاج المحلي وتنويع قاعدة الصادرات، خاصة القطاعات الزراعية والحيوانية والتعدينية، بما يساعد على زيادة تدفقات النقد الأجنبي وتقليل الضغط على سعر الصرف.

4. الحد من الاعتماد على الواردات

تشجيع الإنتاج المحلي للسلع التي يمكن إنتاجها داخلياً، بهدف تقليل الطلب على العملات الأجنبية وتقليل تأثير تقلبات سعر الصرف على النشاط الاقتصادي.

5. تحسين البيئة الاستثمارية

توفير بيئة أكثر استقراراً للمستثمرين المحليين والأجانب من خلال تبسيط الإجراءات، وتحسين حماية الاستثمار، وتوفير قدر أكبر من الاستقرار التشريعي والسياسي.

6. السيطرة على التضخم

رغم عدم معنوية التضخم في النموذج، فإن ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة يمكن أن يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وزيادة عدم اليقين الاقتصادي؛ ولذلك ينبغي تبني سياسات نقدية ومالية تساعد على تحقيق استقرار الأسعار.

7. زيادة الإنفاق على القطاعات الإنتاجية

توجيه الموارد العامة نحو القطاعات التي تساهم مباشرة في رفع الإنتاجية والنمو، مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية والتعليم والصحة.

.World Bank. World Development Indicators (WDI). World Bank DataBank. Washington, DC (1)

8. تقليل آثار الصراعات على الاقتصاد

العمل على الحد من الآثار الاقتصادية للصراعات من خلال حماية البنية التحتية والمنشآت الإنتاجية، وضمان استمرار النشاط الزراعي والصناعي والتجاري.

9. تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

ضرورة وجود تنسيق أكبر بين السياسات المالية والنقدية بما يساعد على الحد من الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.

10. تحسين قواعد البيانات الاقتصادية

ضرورة تطوير قواعد البيانات الاقتصادية والسياسية في السودان وتحديثها بصورة دورية، بما يساعد الباحثين وصانعي السياسات على إجراء تحليلات أكثر دقة.

5-6 مقترحات لدراسات مستقبلية

تقترح الدراسة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي يمكن أن تتوسع في تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان من خلال:

1. استخدام مؤشرات أكثر تفصيلاً لقياس عدم الاستقرار السياسي بدلاً من المتغير الوهمي فقط.
2. إدخال متغيرات اقتصادية إضافية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي، الصادرات، الدين العام، وسعر الفائدة.
3. استخدام نماذج قياسية ديناميكية مثل ARDL لدراسة العلاقات قصيرة وطويلة الأجل.
4. دراسة أثر الأحداث السياسية الرئيسية بصورة منفصلة لمعرفة اختلاف تأثير كل مرحلة سياسية على الأداء الاقتصادي.
5. إجراء دراسات مقارنة بين السودان ودول أخرى في المنطقة مرت بظروف سياسية واقتصادية مشابهة.
6. استخدام بيانات ربع سنوية أو شهرية عند توفرها، لأنها قد تساعد في قياس الآثار قصيرة الأجل للأحداث السياسية والاقتصادية بصورة أدق.

5-7 الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1989-2024 جاءت في الاتجاه المتوقع نظرياً، حيث ظهر معامل عدم الاستقرار السياسي بإشارة سالبة، إلا أن هذا الأثر لم يكن معنوياً إحصائياً في النموذج المستخدم.

وفي المقابل، أظهر سعر الصرف أثراً سالباً ومعنوياً إحصائياً على النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد أهمية استقرار

قيمة العملة المحلية وسوق الصرف في دعم الأداء الاقتصادي.

كما لم يظهر التضخم أثراً معنوياً إحصائياً على النمو الاقتصادي في النموذج المقدر.

وبصورة عامة، تشير نتائج الدراسة إلى أن تحسين الأداء الاقتصادي في السودان لا يعتمد على عامل واحد، وإنما يتطلب مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية والسياسية، وفي مقدمتها تعزيز الاستقرار السياسي، وتحسين إدارة سوق الصرف، وزيادة الإنتاج والصادرات، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية.

وبذلك تؤكد الدراسة أهمية تحقيق التوازن بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، باعتبار أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يمثلان أساساً ضرورياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في السودان.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. علي، السياب عبدالرحمن محمد سعيد (2022). أثر العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في السودان. مجلة السودان العلمية، المجلد 11، العدد 20، ص 293-317.
2. البنك المركزي السوداني. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي. الخرطوم، السودان، سنوات مختلفة.
3. الجهاز المركزي للإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي. الخرطوم، السودان، أعداد مختلفة.
4. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. التقارير الاقتصادية والمالية السنوية. الخرطوم، السودان، سنوات مختلفة.
5. صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، أعداد مختلفة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

6. Aisen, A., & Veiga, F. J. (2011). How Does Political Instability Affect Economic Growth? IMF Working Paper No. 11/12. International Monetary Fund.
7. Gyimah-Brempong, K., & Traynor, T. L. (1999). Political Instability, Investment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa. Journal of African Economies, 8(1), 52-86.
8. Barro, R. J. (1991). Economic Growth in a Cross Section of Countries. The Quarterly Journal of Economics, 106(2), 407-443.
9. Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. (2004). Economic Growth (2nd ed.). MIT Press.
10. Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A Contribution to the Empirics of Economic Growth. The Quarterly Journal of Economics, 107(2), 407-437.
11. North, D. C. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge

University Press.

12. Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political Instability and Economic Growth. *Journal of Economic Growth*, 1(2), 189–211.
13. Fosu, A. K. (1992). Political Instability and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa. *Economic Development and Cultural Change*, 40(4), 829–841.
14. Levine, R., & Renelt, D. (1992). A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions. *The American Economic Review*, 82(4), 942–963.
15. Mohamed, E. S. E. (2020). Empirical Analysis of Macroeconomic Instability and Economic Growth in Sudan. *International Journal of Economic Development*, 13(2), 222–261.
16. World Bank. World Development Indicators (WDI). World Bank DataBank. Washington, DC.
17. World Bank. Sudan Economic Update. Washington, DC. إصدارات مختلفة.
18. International Monetary Fund (IMF). International Financial Statistics (IFS). Washington, DC.
19. International Monetary Fund (IMF). Sudan: 2013 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 13/317, 2013.
20. International Monetary Fund (IMF). Sudan: 2016 Article IV Consultation — Press Release, Staff Report, and Statement by the Executive Director for Sudan. IMF Country Report No. 16/324, 2016.
21. International Monetary Fund (IMF). Sudan: 2017 Article IV Consultation — Press Release, Staff Report, and Statement by the Executive Director for Sudan. IMF Country Report No. 17/364, 2017.
22. Central Bank of Sudan (CBOS). Annual Reports and Exchange Rate Data. Khartoum, Sudan.
23. Central Bureau of Statistics (CBS), Sudan. Statistical Yearbook of Sudan. Khartoum, Sudan.
24. Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic Econometrics* (5th ed.). McGraw-Hill.
25. Wooldridge, J. M. (2016). *Introductory Econometrics: A Modern Approach* (6th ed.). Cengage Learning.
26. Brooks, C. (2019). *Introductory Econometrics for Finance* (4th ed.). Cambridge University Press.
27. EViews. EViews 12 User's Guide. IHS Global Inc.